إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/366
للنشر الفوري
19 أكتوبر 2011

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

تقرير الصندوق حول آفاق الاقتصاد في إفريقيا جنوب الصحراء يشير إلى إحراز تقدم جيد مؤخرا فيما يتصل بالنمو ونطاق شموله، لكنه ينبه إلى مخاطر التطورات السلبية المحيطة بالاقتصاد العالمي

أصدر صندوق النقد الدولي اليوم عدد أكتوبر 2011 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لإفريقيا جنوب الصحراء. وفيما يلي تعليقات السيدة أنطوانيت مونسيو سابيه، مدير الإدارة الإفريقية في الصندوق، على النتائج التي خلص إليها التقرير:

آخر التطورات

"ظل النمو قويا في المنطقة عبر السنوات الأخيرة، وتمكنت معظم البلدان الإفريقية ذات الدخل المنخفض من تجاوز التباطؤ الاقتصادي العالمي بنجاح. ويتوقع تقرير *آفاق الاقتصاد الإقليمي* أن يظل النمو في اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء عند متوسط يتجاوز 5% في عام 2011. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو مسجلا حوالي 6% في عام 2012، نظرا للدفعات غير المتكررة التي تلقاها الإنتاج في عدد من البلدان. غير أن هذه الاتجاهات العامة المواتية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء تحجب وراءها تنوعا كبيرا في أوضاع البلدان المختلفة.

- كان الأداء جيدا للغاية في معظم البلدان منخفضة الدخل. ومن المتوقع أن يحقق حوالي ثلث هذه البلدان نموا بمعدل يتجاوز 6% في عام 2011. لكن الأسر الفقيرة أصابها ضرر بالغ من جراء الارتفاع المستمر في أسعار الغذاء والوقود، فضلا على المجاعة المدمرة في القرن الإفريقي.
- تأثرت بعض البلدان متوسطة الدخل تأثرا حادا بالأزمة العالمية. ففي جنوب إفريقيا التي تعاني ارتفاعا مزمنا في معدل البطالة، سيكون معدل النمو محدودا عند مستوى 3.5% في العام الحالي.
- حصدت البلدان المصدرة للنفط ثمار أسعار النفط المرتفعة، ومن المتوقع أن تسجل القطاعات غير النفطية في اقتصاداتها معدل نمو قدره 7.5% في العام الحالي.

"لكن آفاق الاقتصاد مهددة بمخاطر تطورات سلبية كبيرة:

- من المتوقع أن تتأثر إفريقيا جنوب الصحراء بالتقلب المالي العالمي والتباطؤ الحاد في نمو البلدان المتقدمة، عن طريق انخفاض الطلب على الصادرات وتراجع تدفقات تمويل القطاع الخاص، مما يحد من النمو خصوصا في اقتصادات المنطقة الأكثر اندماجا.
- يمكن أن يتسبب تقلب أسواق السلع الأولية في إحداث مزيد من الاضطرابات في الأرصدة الاقتصادية الكلية، مع انتهاء الوضع بفوز بعض البلدان وخسارة بلدان أخرى دخل المنطقة.

"وهناك أيضا مخاطر من داخل المنطقة.

- بدأت معدلات التضخم ترتفع من جديد، مدفوعة في الأساس بتصاعد أسعار الغذاء والوقود. فقد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بمتوسط 10% في هذا العام حتى يونيو 2011، صعودا من 7.5% في العام السابق. وكانت ارتفاعات التضخم أكثر حدة بكثير في بعض البلدان مقارنة بغيرها، إذ تجاوزت حدود التأثير المباشر لارتفاع أسعار الغذاء والوقود.

وختاما قالت السيدة ساييه: "ينبغي أن تحقق السياسات توازنا دقيقا بين معالجة التحديات التي يطرحها النمو القوي والاستعداد لدرء الآثار السلبية التي يحتمل أن يتسبب فيها التعرض لموجة أخرى من التباطؤ العالمي. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تواصل إفريقيا جنوب الصحراء الاستثمار في مجالي النمو وتوظيف العمالة، وهو أمر حيوي للاستمرار في تخفيض الفقر."

النمو الشامل للجميع

وفي المقدمة الافتتاحية للفصل المعنون "إلى أي مدى كانت فترة النمو المرتفع الأخيرة في إفريقيا شاملة للجميع؟" ضمن تقرير *آفاق الاقتصاد الإقليمي*، قالت السيدة ساييه: "هناك أدلة جديدة مستمدة من مسوح الأسر توضح أن متوسط مستويات معيشة الأسر الفقيرة نسبيا سجل ارتفاعا قويا في الألفينات لدى بعض الاقتصادات سريعة النمو. فبمقارنة البلدان المختلفة، تبين أن البلدان التي حقق فيها النمو الاقتصادي معدلات أعلى هي التي سجلت أكبر تحسن في أحوال الشريحة التي تمثل أفقر 25% من مجموع الأسر.

"وتلقي الأدلة بعض الضوء على ما يبدو لغزا في البيانات المجمعة التي تشير ــ في أفضل الأحوال ــ إلى ضعف شديد في العلاقة بين الفقر والنمو، حيث تفيد هذه الأدلة بأن نمو توظيف العمالة في القطاع الزراعي هو حلقة مهمة في السلسلة التي تربط بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وتفسر الفروق بين البلدان من حيث زيادة التوظيف في القطاع الزراعي جانبا كبيرا من الفروق الملاحظة في نمو الاستهلاك النسبي لأفقر الأسر بين البلدان التي شملتها العينة. وأضافت السيدة ساييه قائلة: "كذلك يشير الفصل إلى أن تقديرات نمو الدخل الحقيقي ربما كانت أقل بكثير من المستوى الفعلي في بعض البلدان، وهو ما يرجع في الأساس إلى وجود تحيزات في طريقة قياس تضخم الأسعار الاستهلاكية."

تغير وجهة التجارة

في تعليق على الفصل المعنون "نشاط إفريقيا جنوب الصحراء مع الشركاء من البلدان الصاعدة" ضمن تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي قالت السيدة ساييه: "تشهد إفريقيا جنوب الصحراء تغيرا سريعا في وجهة التجارة التي أصبحت تركز على الأسواق الجديدة، إذ يساهم الشركاء غير التقليديين حاليا بحوالي 50% من صادرات المنطقة وما يقرب من 60% من وارداتها. وبينما لا تزال صادرات المنطقة مركزة بكثافة في النفط والغاز والمعادن، وخاصة في حالة كبار الشركاء من الأسواق الصاعدة ــ الصين والهند والبرازيل ــ فإن أسواقا صاعدة كثيرة تشتري طائفة أوسع من المنتجات. وهناك تنوع في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المنطقة أيضا، بما في ذلك البنية التحتية والزراعة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وأضافت السيدة ساييه أن "هذا التغير في الوجهة يجلب معه المنافع المعهودة التي تترتب على زيادة التجارة الدولية، لكنه من المتوقع أيضا أن يعطي دفعة للنمو طويل الأجل عن طريق الحد من تقلب الصادرات والناتج. ويأتي ظهور شركاء جدد ليفتح أمام المنطقة فرصا كبيرة ــ تتمثل في تكلفة أقل على المدخلات والسلع الاستهلاكية، ونقل التكنولوجيا، ووفورات الحجم الكبير ــ كما يجلب معه تحديات ــ تتمثل في زيادة تركز الصادرات في السلع الأولية وسرعة التغيرات القطاعية."

يمكن الاطلاع على النص الكامل لعدد أكتوبر 2011 من تقرير *آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء* في موقع الصندوق الإلكتروني www.imf.org.